ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

العلاقات المغربية – الاسبانية والتدخل الاميركي (قضايا شائكة)

Moroccan-Spanish relations and American intervention

سراب جبار خورشيد *
الجامعة المستنصرية/ العراق
dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/02/03 تاريخ قبول المقال: 2022/08/06 تاريخ نشر المقال 2022/09/15

الملخص:

ظلت العلاقات المغربية الاسبانية طيلة عدة سنوات مطبوعة بالمد والجزر، وغالبا ما كان يسودها التوتر بوصول الحزب اليميني الاسباني للحكم، لتعرف نوعا من الانفتاح بوصول الاشتراكيين للحكم. لقد تزامنت الانتخابات التشريعية في كل من المغرب واسبانيا لتحمل إلى السلطة حزبين محافظين: حزب العدالة والتنمية المغربي والحزب الشعبي الاسباني، الشيء الذي دفع بالعديد من المتتبعين إلى طرح عدة تساؤلات حول مستقبل العلاقات الثنائية بين الرباط ومدريد بسبب تمركز خطاباتهما السياسية حول الروح الوطنية والتشبث بالمقومات القطرية. إن العلاقات الاسبانية المغربية في شكلها الحالي، ليست سوى مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين، إذ تعتبر من أقدم العلاقات في العالم، وفي هذا الإطار تؤكد المؤرخة الاسبانية " ماريا روسادي ماداریاغا" أن المغرب لم يشكل بالنسبة لاسبانيا قضية سياسية خارجية، وإنما مسألة داخلية امتصت لسنوات كل أنشطة واهتمامات البلد، ووجهت سياسة حكوماته. تعتبر العلاقات المغربية الاسبانية من أعقد العلاقات وأطولها تاريخيا مقارنة مع العلاقات المغربية الفرنسية أو العلاقات المغربية الأمريكية، بحكم القرب والجوار والتفاعل الحضاري بالإضافة إلى محددات تعد بمثابة ثوابت تتحكم في العلاقات الثنائية بين البلدين.

الكلمات المفتاحية : العلاقات المغربية – الاسبانية والتدخل الاميركي

For several years, Moroccan-Spanish relations have been marked by ebb and flow, and were often tense with the arrival of the Spanish right-wing party to power, to know a kind of openness with the arrival of the Socialists to power. The legislative elections in Morocco and Spain coincided to bring to power two conservative parties: the Moroccan Justice and Development Party and the Spanish Popular Party, which prompted many observers to raise several questions about the future of bilateral relations between Rabat and Madrid due to the focus of their political discourse on the national spirit and clinging to Qatari foundations. . The Spanish-Moroccan relations in their current form are only a stage in the development of relations between the two countries, as they are considered one of the oldest relations in the

* المؤلف المرسل

world. In this context, the Spanish historian "Maria Rosadie Madariaga" confirms that Morocco did not constitute for Spain an external political issue, but rather an internal issue. For years it absorbed all the activities and interests of the country, and guided the policy of its governments.
The Moroccan-Spanish relations are considered one of the most complex and longest historical relations compared to the Moroccan-French relations or the Moroccan-American relations, due to proximity, neighborhood and cultural interaction, in addition to determinants that are considered constants that control the bilateral relations between the two countries.
Keywords: Moroccan-Spanish relations and American intervention

المقدمة

اذا أردنا عنوانا واحدا يوجز كل أوجه التوتر التي تكابدها العلاقة بين المملكتين المغربية والإسبانية، يمكننا أن نوجزها في "قضية الحدود". هذه القضية لا تقتصر على وضع مدينتي "سبتة" و"مليلية" السليبتين من التراب المغربي، واللتين لم يمنع احتلال إسبانيا لهما من تطور العلاقات الودية بين البلدين، وإن تخللت هذا الإطار الودي فترات توتر بين الفينة والأخرى.

وتعد اللحظة الراهنة من لحظات التوتر بين البلدين بسبب تراكم عدد من الملفات غير المغلقة التي تراكمت عبر الزمن، وتزامن فتحها معا خلال الفترة الأخيرة، تصادف أن تجمع كل هذه الملفات تحت عنوان واحد هو "الحدود المغربية"، ويمكن أن نضع تحت هذا العنوان الكبير قضيتين رئيستين تتفرع عنهما عدة قضايا فرعية.

القضيتان الرئيستان هما "قضية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين" والقضية الثانية تتمثل في تحرير مدينتي "سبتة ومليلية". غير أن تفريعات هاتين القضيتين تأخذ أبعادا أكثر اتساعا، تتمدد إلى نطاق التطور الدبلوماسي المغربي اللافت الأداء، والرؤية الاقتصادية المستقبلية الواعدة، فضلا عن قدرة عالية على المناورة السياسية، واستثمار التفاوتات الدقيقة في المصالح المغربية.

نجحت حكومة "حزب العدالة والتنمية" في فتح الباب نحو تطوير أداء دبلوماسي متعدد الأوجه، مكنها من تشييد بناء من السياسات التي من شأنها أن تفضي إلى تحرير الأراضي المغربية التي سبق أن سلبت منها، أو كانت محل نزاع.

وبعد توقيع اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قد يفضي إلى نموذج سلام بارد كالذي يلف علاقات القاهرة وعمان بتل أبيب، فإنها قد اكتسبت اعترافا إستراتيجيا بسيادتها على إقليم الصحراء الغربية، فيما استبقت بعض الملفات العسكرية لتتمكن بها من مساومة النسر الأميركي على المساندة في قضيتي الحدود البحرية وسبتة ومليلية.

وفي هذا الإطار، تحاصر المغرب إسبانيا من خلال نمط علاقات متباين مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفيما تسعى لتحرير "سبتة" ومليلية"، فإنها قد اتجهت لاعتبار المدينتين أوروبيتين،

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

تمهيدا لخنقهما عبر إجراءات جمركية صارمة تقضي على "التهريب المعيشي" الذي يضر اقتصاد المغرب فيما ينعش الاقتصاد الإسباني، وقامت بمحاصرة المدن المحتلة بسلسلة من البنى التحتية التي من شأنها أن تبخس القيمة الاقتصادية والإستراتيجية للمدينتين في أعين القوى السياسية الإسبانية، تمهيدا لتحويل المدينتين إلى عبء اقتصادي، ما يفضي في النهاية إلى تسليمهما.

وبعد "سبتة" ومليلية"، اتجهت الدبلوماسية المغربية نحو تعيين حدودها من طرف واحد، شاقة طريقها نحو حماية ثرواتها، والشروع في استغلالها بما يعزز الاقتصاد المغربي في المستقبل القريب.

المحور الاول : ملفات أشعلت التوتر بين البلدين

كثيرة هي ملفات الخلاف التي تثار بين الفينة والأخرى بين الدولتين، غير أنه لم يحدث أن أخذت هذه الملفات مجتمعة كل هذا الزخم، في إطار من تكثيف التعاطي داخل فترة زمنية وجيزة.

ومن أبرز الملفات التي ستركز عليها الورقة في هذا الإطار 4 ملفات رئيسة، هي: ملف تحرير مدينتي "سبتة" و"مليلية"، و"ملف ترسيم الحدود البحرية"، و"ملف المعابر المرتبطة بالأراضي المغربية المحتلة"، وعلاقة هذا الملف بتطوير المغرب مينائي طنجة والناظور، وأخيرا نصل إلى ملف العلاقات الاقتصادية مع المملكة المتحدة. [1]

ولا يمنع الاقتصار على هذه الملفات الأربعة الهامة من أن نشير في عجالة لملف الهجرة غير النظامية.

1. قضية تحرير سبتة ومليلية:

رغم أنه لم يسبق أن تمت إحالة قضية سبتة ومليلية على اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار في منظمة الأمم المتحدة، المعروفة باسم "اللجنة الرابعة"، ورغم أن الأمم المتحدة لا تعترف بالمدينتين كمنطقتين محتلتين، لم يتخل المغرب في أي مرحلة من تاريخه المعاصر عن إعلانه أن المدينتين مجتزأتان من التراب المغربي، وظل يرفض الاعتراف بالأمر الواقع لصالح إسبانيا، حتى بعد منح البرلمان الإسباني إياهما الحكم الذاتي عام 1995.

كانت القوات البرتغالية قد احتلت المدينة في آب 1415، ولم تلبث إسبانيا أن ضمت البرتغال في 1580 بعد وفاة ملكها "سيباستيان الأول"، وبعد إعلان استقلال البرتغال عن التاج الإسباني، أعلنت في 13 شباط 1668 اعترافها بسيادة إسبانيا على المدينة المحتلة.

وأما عن مدينة "مليلية"، فقد قام الدوق "خوان ألونسو بيريث دي جوثمان إي دي ريبيرا" بالاستيلاء عليها في 17 سبتمبر /أيلول 1497، وأعلن ضمها إلى المملكة الإسبانية، وفي 18 سبتمبر/أيلول

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

1509، أعلنت البرتغال اعترافها بالسيادة الإسبانية على المدينة وفقا لـــ"معاهدة لشبونة" الموقعة بين البلدين.[2]

وقبيل رحيل العام 2020، عادت قضية سبتة ومليلية، المدينتين الواقعتين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، إلى واجهة الأخبار، إثر مقابلة تلفزيونية خصها رئيس الوزراء المغربي د. سعد الدين العثماني لإحدى القنوات العربية.

كان الأبرز في المقابلة هو تصريح العثماني نية المغرب فتح ملف المدينتين مع إسبانيا بعد حسم قضية الصحراء، لإنهاء ما يزيد عن 5 قرون من الاحتلال. وكانت إسبانيا ضمن القوى التي تعمل على إطالة أمد النزاع حول قضية الصحراء الغربية، واعتبر ساستها أن إطالة عمر النزاع الصحراوي أكثر مما مضى، سيشغل المغرب عن الالتفات إلى الشمال وسيحول دون تطلعه لاسترجاع منطقتي سبتة ومليلية الرازحتين تحت السيطرة الإسبانية من قرون.[3]

وثارت في 13آذار 2021، دعوة دشنها ناشطون مغاربة، وطالبوا فيها بتخصيص يوم 13 آذار من كل عام يوما وطنيا للمطالبة باسترجاع المدينتين، والتذكير بأنهما "مناطق محتلة يجب تحريرها"، واعتبر ناشطو "الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان" أن "سبتة" و"مليلية" جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، بدليل الوقائع التاريخية والجغرافية، وشنت المنظمة حملة إدانة واسعة ضد ما أسمته جهود "طمس المعالم الإسلامية" و"الزيارات المتكررة للمسؤولين الإسبان بهدف شرعنة الاحتلال الإسباني للمدينتين المغربيتين".

2. قضية ترسيم الحدود البحرية: من الملفات ذات الطابع المستقل، لكنها لا تنفصل عن الملف السابق المتعلق بتحرير جزيرتي "سبتة" و"مليلية". وتعد قضية ترسيم الحدود البحرية بين المغرب وإسبانيا أحد أبرز الملفات العالقة المثيرة للتوتر بين البلدين.

وتعد هذه القضية جزءا من طموحات التنمية القومية في المغرب، بالنظر للثروات الكامنة في قاع المتوسط، وإمكانيات تأثيرها على خطط التنمية في بلد ما زال الحراك فيه يتجدد دوريا منددا بالأوضاع الاقتصادية السيئة.

وتعد قضية تعيين الحدود البحرية بين إسبانيا والمغرب، من الملفات الأكثر تعقيدا بين البلدين، وذلك بسبب السيادة الإسبانية على مدينتي "سبتة" و"مليلية"، الساحليتين شمالي المغرب، وأيضا على "جزر الكناري" (منطقة تحت السيادة الإسبانية راهنا، وتتمتع بالحكم الذاتي) في المياه الأطلسية المتاخمة لإقليم الصحراء، محل النزاع الأممي بين المغرب و"البوليساريو". وإزاء هذه التعقيدات، تركت عملية ترسيم الحدود بين البلدين معلقة حتى مطلع عام 2020.[4]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

في الأسبوع الأخير من كانون الثاني 2021، لم يلبث السجال الدبلوماسي بين البلدين أن يعود مجددا، وذلك بعد تصديق البرلمان المغربي رسميا، في 23 كانون الثاني 2020، على قانون ترسيم هذه الحدود من طرف واحد، وهو القرار الذي لم تعترف به إسبانيا التي صرحت وزيرة خارجيتها "أرانشا جونزاليز لايا" بأن إسبانيا والمغرب متفقان على ضرورة تعيين الحدود البحرية التي "لا تزال معلقة".

ونتيجة لضغوط الملف الاقتصادي، أصر المغرب على الترسيم من جانب واحد، وأعلن وزير خارجيته ناصر بوريطة، عقب المصادقة على مشروع الترسيم، أن "تحديد المجالات البحرية للمغرب هي مسألة داخلية وعمل سيادي، يحتكم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982".

وهكذا أدرجت المملكة المغربية المنطقة الاقتصادية الخالصة ضمن المنظومة القانونية المغربية، ليصبح المجال البحري المغربي من مدينة "السعيدية" شرقا إلى "الكويرة" غربا، بدلا من انحصاره في مدينة "طرفاية" كما في السابق، وأضحت تسيطر على مساحة واسعة واعدة بالثروة، أهمها "جبل تروبيك" الذي يعتبره الخبراء كنزا مغريا يحتوي على قرابة 2670 طنا من المواد الأرضية النادرة، مثل الكوبالت، والتيلوريوم، والباريوم، والنيكل، والفاناديوم، والليثيوم، وهي عناصر حيوية في صناعة الإلكترونيات، وتوربينات الرياح، والبطاريات.

غير أن عدم اعتراف إسبانيا يمثل مصدر توتر دائم، وينذر بإشعال فتيل مواجهة عسكرية بين البلدين، وهو الأمر الذي قد يؤدي لتوحيد موقفي الجزائر والمغرب في مواجهة الأطماع الإسبانية.[5]

3. قضية المعابر وميناءي طنجة والناظور: خلال السنوات الماضية، تمكن المغرب من إنشاء ميناء الناظور ذي الطاقة الاستيعابية الضخمة، هذا علاوة على ميناء "طنجة 2" الذي يقع على مضيق جبل طارق، ويرتبط لوجيستيا بأكثر من 186 ميناء عالميا، ويتحمل قدرة استيعاب تصل إلى 9 ملايين حاوية، و7 ملايين راكب، وقرابة 700 ألف شاحنة، إضافة إلى مليون سيارة، كما تحمل توسعاته إمكانيات صناعية اتسعت لأكثر من 900 شركة عالمية ناشطة في مجالات مختلفة، من صناعة السيارات والطائرات والنسيج وغيرها من المنتجات بحجم تبادلات تفوق 7.3 مليارات يورو سنويا.

واتخذت سلطات مغربية إجراءات لإغلاق المعابر التي تصل مدينتي "سبتة" ومليلية" بباقي التراب المغربي، من أجل الاستفادة من عوائد التجارة ورسوم رسو السفن. حيث أغلقت السلطات المغربية معبر مدينة "سبتة" عقب تقرير صدر عن البرلمان، في شباط 2019، ورد فيه إن "المغربيات الممتهنات للتهريب المعيشي بالمعبر، يعشن وضعا مأساويا، وينمن ليومين وأكثر في العراء". ومرت معابر "ميليلية" بظروف مشابهة، ودام الإغلاق لأكثر من 6 أشهر.[6]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

ولم تلبث السلطات المغربية، تحت وطأة الضغوط الدبلوماسية، أن أعلنت في أيلول 2020، اتجاهها لفتح المعابر بشروط خمسة، أولها يبدأ بتقليص عدد المعابر في كل من سبتة ومليلية إلى معبر واحد فقط في كل منهما، وإغلاق المعابر الأخرى، كمعبر "تراخال 2" في سبتة، ومعبر "باريو تشينو" في "مليلية"، وستسمح بفتح معبر واحد يخصص لعبور المسافرين فقط والموظفين والعمال القانونيين، وإزالة الجمارك التجارية في كلا المعبرين من أجل منع التهريب، وتحويل تدفق السلع إلى ميناء بني نصار، أو ميناء طنجة المتوسط، بعد اعتبار المدينتين أوروبيتين، ويتمثل الشرط الثالث في منع نشاط التهريب المعيشي، ومهنة حمل البضائع في المعبرين بشكل نهائي، تعديل قانون العمل في المدينتين بحيث يتضمن "إقامة قانونية"، بالإضافة لشرط التزام المغرب بإيقاف تدفقات المهاجرين السريين على "سبتة" و"مليلية"، بما يفيد استحداث تعزيزات أمنية حيال المعبرين، وعملت على توفير فرص عمل بديلة لمن وقعوا أسارى البطالة بعد هذه القرارات.

واعترف خبراء إسبان في الشأن المغربي أن المغرب نجح في خنق اقتصاد المدينتين بهذه الإجراءات. وتعد هذه السياسة خطوة لبناء ثقافة زهد إسباني في المدينتين، لكنها ستؤتي ثمارها بعد حين، ما لم تفكر إسبانيا بتطوير المدينتين بشكل يتصور الباحث أنه يفوق قدراتها.[7]

4. العلاقات الاقتصادية مع المملكة المتحدة: من أبرز مصادر التوتر في العلاقات بين البلدين، وبخاصة من الجانب الإسباني ذلك التعاون الاقتصادي القوي بين المغرب والمملكة المتحدة، وهو أحد المسارات التي تسعى من خلالها بريطانيا لتعويض المغانم التي فاتتها بسبب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ويأخذ هذا التعاون أحد شكلين أساسيين، أولهما اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، وهو إجراء ضمن سلسلة إجراءات تتخذها المملكة المتحدة مع عدد واسع من البلدان، كبديل لاتفاق التجارة الحرة الذي كان يميز الاتحاد الأوروبي الذي غادرته المملكة المتحدة عمليا مطلع يناير من هذا العام.

ويرتبط بهذا المسار عدة مسارات فرعية، أبرزها تسيير خط بحري جديد بين البلدين، تدشنه الشركة البريطانية "يونايتيد سيوايز".

أما المسار الثاني، وهو الأكثر واعدية بالنسبة للطرفين البريطاني والمغربي فيتمثل في إنشاء جسر أو نفق تحت البحر المتوسط يربط بين جبل طارق، الواقع في جنوب إسبانيا، والخاضع للمملكة المتحدة، وبين شمال المملكة المغربية، وهو المشروع الذي سبق طرحه عام 1979، وأجريت بشأنه عدد من الدراسات التقنية. [8]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

الطريق المزمع، سواء أكان جسرا مائيا أو معلقا أو نفقا، يضيف هواجس إضافية إلى السلطات الإسبانية، القلقة من تطور السياسة الاقتصادية المغربية، والتي يراها مراقبون إسبان التفافا حول الأدوار والأوضاع الاقتصادية لمدينتي "سبتة" و"مليلية"، وهو ما قد يؤدي لفقدان إسبانيا لأي شعور بأهمية الجزيرتين، فضلا عن احتمال تحولهما عبئا إضافيا عليها خلال الفترة القادمة.

هذا فضلا عما يمكن لهكذا طريق أن يسديه للتجارة الأوروبية مع إفريقيا، وهو ما يمثل مصدر دخل قوي لكلا البلدين اللذين يمر بهما الطريق الذي يبلغ طوله 14 كم فقط، هي كل المسافة التي تفصل "جبل طارق" الخاضع لسلطة المملكة المتحدة عن مدينة "طنجة" المغربية.[9]

ويمكن بعد هذه الملفات الأربعة الرئيسة إضافة ملف الهجرة غير النظامية، والتي يبدو أن المغرب يعمل عليها من خلال إحكام قبضته على الشريط الساحلي الممتد من طنجة شمالا إلى الناظور جنوبا، ويدخل في هذا الإطار كذلك تلك الإجراءات المتعلقة بالمعابر الخاصة بمدينتي "سبتة" ومليلية"، وغيرها من المدن الساحلية.

ويرجع تأخير هذه القضية في مدرج الاهتمام في هذه الورقة إلى تحولها نسبيا إلى ما يشبه العصا التي تلوح بها إسبانيا بين الفينة والأخرى للمغرب، علاوة على الدور الإسباني في تأجيج الحراك واستغلال التوزيع الجغرافي المتفاوت لعوائد التنمية في المغرب.[10]

المحور الثاني : الدور الاميركي في علاقة البلدين

العلاقات الأميركية المغربية ليست وليدة اليوم، بل تعود بجذورها إلى الحرب الأهلية الأميركية، وموقف المغرب المؤيد لقضية استقلال الولايات المتحدة، ويمكن القول بأن البلدين كانا أول من يعترف ببعضهما البعض، حيث كان المغرب أول بلد يبادر إلى الاعتراف بأميركا بعد استقلالها عام 1776، عقب حرب الست سنوات ضد بريطانيا العظمى في ذلك الوقت، كما واجهت الانفصاليين الأميركيين.

وفي الجهة الأخرى، وبعد تحرير وثيقة المطالبة باستقلال المغرب سنة 1944، أرسلت نسخة إلى الولايات المتحدة الأميركية للاطلاع عليها. وفي سنة 1956، كانت الولايات المتحدة تحت رئاسة "دوايت إيزنهاور" أول دولة تعين سفيرا لها بالمغرب. ولهذا يحتل المغرب مكانة خاصة ذات بعد تاريخي بالنسبة للولايات المتحدة، بالإضافة – بالطبع – للرؤية الأميركية حول ضرورة إنهاء فكرة مناطق النفوذ السابقة على الحرب العالمية الثانية، وتوثقت علاقة الولايات المتحدة بالمغرب رغم محدودية الاهتمام الاستراتيجي الأميركي بالمنطقة حتى نهاية الحرب الباردة.[11]

ولهذا لم يكن مستغربا أن تعمل الولايات المتحدة على دعم المغرب على نحو كبير في مواجهة مشكلاته الإقليمية. وآخر المساندات الأميركية تلك التدريبات المشتركة بين البلدين، والتي جرت في

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

14 مارس/آذار الجاري، بالتزامن مع تصاعد الأزمة بين المغرب وإسبانيا، حيث أجرى كلا البلدين مناورة عسكرية حملت اسم "مصافحة البرق 2021". وتأتي هذه المناورة في إطار الاتفاق الموقع بين البلدين خلال العام الماضي، إبان زيارة وزير الدفاع الأميركي "مارك إسبر"، آخر وزراء دفاع "إدارة ترامب"، وهو الاتفاق الذي يمتد لعشر سنوات، حيث تشكل المناورات الأخيرة جزءا من الشراكة بين البلدين.

ونشرت السفارة الأميركية بالرباط بيانا مقتضبا في حسابها الخاص على شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، جاء فيه أن "السفن والطائرات المقاتلة الأميركية والمغربية تدربت جنبا إلى جنب، اليوم في "مصافحة البرق 2021". وأرفق منشور السفارة التدوينة بصورة للمدمرة ذات الصواريخ الموجهة "يو إس إس بورتر" والفرقاطة البحرية الملكية المغربية "طارق بن زياد"، حيث أشير لالتقاط هذه الصورة من فوق سطح حاملة الطائرات "يو إس إس دوايت دي أيزنهاور".

ورغم أن التدريبات مدرجة في أعمال حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أن إسبانيا ادعت أنها شكلت مفاجأة لها، وعبرت عن غضبها في عدة مسارات. ومثار الغضب الإسباني أن هذه المناورات أجريت على بعد يتراوح بين 12 إلى 50 ميلا شمال جزيرة "لا غراسيوسا"، وهي إحدى مناطق "جزر الكناري" التي تتمتع بالحكم الذاتي تحت السيادة الإسبانية.

وكشفت صحف إسبانية أن المناورات شاركت فيها بالإضافة إلى الطائرات العسكرية والسفن الحربية الأساسية في التدريبات، حاملة للطائرات "دوايت دي أيزنهاور"، و5 مدمرات بحرية تابعة للولايات المتحدة الأميركية.

رد الفعل الإسباني تجاه التدريبات المشتركة لافت، خاصة وأن البنتاغون أعلن أن هذه التدريبات مدرجة في جدول حلف شمال الأطلسي، إلا أن إسبانيا تتصرف وكأنها متفاجئة من هذه التدريبات.

إن طبيعة الموقف الإسباني المرتبك له دلالته، خاصة وأن إسبانيا تستضيف "قاعدة روتا"، والتي تعتبر من القواعد الأميركية الرئيسة في العالم، ويعود وجود "البنتاغون" في هذه القاعدة التي تقع في إقليم قادش أقصى جنوب غرب إسبانيا إلى خمسينيات القرن الماضي بموجب اتفاقية وقعتها واشنطن مع نظام الجنرال "فرانكو".[12]

ورغم انسحاب "البنتاغون" من قواعد عسكرية عدة في إسبانيا، إلا أنه ما زال يحافظ على وجوده في قاعدتين الأولى هي "مورون دي لفرونتيرا" الجوية في إقليم "إشبيلية"، وقاعدة "روتا" البحرية، التي تعود أهميتها إلى موقعها الجغرافي كنقطة جنوبية للغرب ومراقبتها لأحد أهم المضايق البحرية في العالم وهو مضيق جبل طارق، وهو أحد أهم أسباب تحولها إلى قاعدة استراتيجية دائمة.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

وخلال العقد الماضي، دار جدل استراتيجي حول أفضلية إسبانيا أو المغرب كمضيف للقاعدة العسكرية الأميركية الرئيسة في المنطقة، وثارت تكهنات حول اتجاه الولايات المتحدة لنقل قاعدة "روتا" من إسبانيا إلى المغرب، حتى أعلنت واشنطن عدم نقل القاعدة، لكنها لا تستبعد إنشاء قاعدة جنوب المغرب استعدادا لسيناريوهات متعلقة بإفريقيا الغربية أساسا وتحسبا لنفوذ صيني مستقبلا علاوة على النفوذ الروسي.

قرار إقامة هذه القاعدة قيد الدراسة بتأن بالنظر لحصول "البنتاغون على موافقة سنغالية بالفعل في 2016 لإقامة قاعدة عسكرية مؤقتة لمواجهة القرصنة. وكانت الولايات المتحدة قد عرضت في عام 2008 على المغرب استضافة مقر قوة القيادة الأميركية لإفريقيا (أفريكوم) على أراضيه لحظة إنشائها، وهو الطلب الذي رفضه المغرب لحظتها بسبب التدخل العسكري الأميركي المشوه في كل من العراق وأفغانستان. وجددت الولايات المتحدة طرحها في 2016، حيث اقترح الخبير الأميركي لدى مجلس السياسة الخارجية الأميركية "جيمس روبنس" على الإدارة الأميركية الاعتراف بسيادة المغرب على الأقاليم الصحراوية بشرط قبول المغرب بنقل قاعدة "أفريكوم" إلى أراضيها.[13]

الهدفان الرئيسان للولايات المتحدة، من نقل مقر "أفريكوم" من ألمانيا إلى المغرب يرجع لتزايد الاعتماد الأميركي على مصادر الطاقة في القارة الإفريقية، إذ تشكل حوالي 25 بالمئة من المخزون العالمي، إضافة إلى استمرار وتنامي الأزمات السياسية في الشرق الأوسط.

كما أن التوجه الصيني نحو إفريقيا أيضا أحد أبرز العوامل، حيث تعتبر بكين المستورد الرئيس للنفط الإفريقي، وثالث شريك تجاري بعد واشنطن وباريس، وتخشى الولايات المتحدة من أن تفكر الصين في تدشين قاعدة عسكرية لها في غرب إفريقيا أسوة بقاعدتها في الشرق الإفريقي (جيبوتي).

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز العلاقات بالمغرب سيكون على حساب إسبانيا في هذا الإطار، وهو الأمر الذي سار على مسارين، أولهما دبلوماسي، تمثل في الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على الصحراء، وثانيهما عسكري، يتعلق باتفاق الشراكة العشرية الذي وقعه وزير الدفاع الأميركي السابق "مارك إسبر"، والذي لا يمكن تمريره بدون وجود داع استراتيجي غير معلن، يرجح أن يكون القاعدة العسكرية لأفريكوم، خاصة وأن هذا الاتفاق شهد ضغطا أميركيا لا تخطئه العين من خلال توقيع اتفاق شراكة قبله بساعات مع "تونس"، ثم زيارة الجزائر.

وفي هذا الإطار، يكون الإعلان عن تدشين القاعدة مسألة وقت، وبخاصة مع ضمان عدم معارضة "حزب العدالة والتنمية" الذي اجتاز اختبار اتفاق التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني. وفي هذا

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

الإطار، كان عمليا أن تجري التدريبات مع المغرب وفق جدول تدريبات الناتو، رغم التهاب العلاقات المغربية – الإسبانية.[14]

الدلالة المهمة الثانية للتدريبات الأميركية المغربية الأخيرة أنها تعكس تطورا إيجابيا في الموقف الأميركي من قضية الصحراء المغربية. فمع مراوحة المراقبين تشريح مستقبليات قرار إدارة الرئيس الأميركي "جوزيف بايدن" من قرار سلفه "دونالد ترامب" حيال الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على إقليم الصحراء، وخلوص عدد منهم إلى أن الموقف الأميركي قد يتغير، بما يشكل تراجعا عن إدارة "ترامب"، ويرتؤون أنه حتى لو أرادت الإدارة الحالية التراجع عن قرار الاعتراف، فإن ذلك لن يكون سهلا وفوريا، بل يتطلب منها التفكير والبحث عن صيغة بديلة، حتى لا تكون هناك ارتدادات سلبية على مصالحها القومية.

وفي المقابل، يرى البعض أن قرار الاعتراف أتى في إطار معادلة جيوسياسية تقدر تطور الأوضاع في المنطقة في إطار خطوة إدارة "أوباما" بالقيادة من الخلف، ومع اهتزاز رؤية إدارة "ترامب" لمستقبل الإقليم، ما أدى لنتوج قرار الاعتراف من جانب المؤسسة الأميركية، حيث لم يكن قرارا سياسيا مرتبطا بتطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني وحسب.

وفي إطار هذا الجدل، أتت التدريبات المشتركة لتؤكد على استراتيجية العلاقات الأميركية المغربية من جهة، كما أن التدريبات أتت في "جزر الكناري" المواجهة للتراب المغربي من قبل المحيط الأطلسي، وهو ما حمل رسالة ضمنية لكل من المملكة الإسبانية وكذلك "جبهة البوليساريو"، مفادها أن الاعتراف صدر ليدوم، وأنه لا محل للتراجع عنه بالنظر لأهمية المملكة المغربية ضمن الرؤية الاستراتيجية الأميركية.([15]

ومن جهة ثالثة، وبرغم وضوح هاتين الدلالتين، يبقى السؤال: لمن ستنحاز الولايات المتحدة في حال إثارة قضية "سبتة ومليلية" في ضوء الصراع بين شريكين، أحدهما استراتيجي (إسبانيا)، والآخر حليف رئيس من خارج "الناتو"، بسبيله لأن يكون استراتيجيا على الصعيد العسكري في حال إقامة قاعدة "أفريكوم" بالمغرب؟ والإجابة في هذا الصدد تقوم على 3 عوامل رئيسة، أولهما نجاح القاعدة في اجتياز الممانعة الإسبانية.

وفي تقدير الباحث أن هذه الممانعة قد تم تجاوزها بالفعل، وإن بصورة غير معلنة، وهو ما يرجح إنجازه عبر طرح قضية استمرار قاعدة "روتا". وطالما أعلنت الإدارة الأميركية عن بقاء هذه القاعدة، فهذا يعني أن الترتيبات الأميركية قد تجاوزت الممانعة الإسبانية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

ويتمثل العامل الثاني في مساومات الولايات المتحدة وإسبانيا في هذا الإطار، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تساوم إسبانيا بالوقوف إلى جانبها فيما يتعلق بمشكلات ترسيم حدودها البحرية مع الجزائر، وهو ما يبدو حتى الآن، حيث تفضل الولايات المتحدة أن تتجه الجزائر جنوبا، وأن ترسم فيه مجالها الحيوي الرئيس، ولا تصب تركيزها على البحر المتوسط، وهو موقف أميركي عقابي يمكن رده للنفوذ الروسي في الجزائر.[16]

وأما العامل الثالث فيتمثل في خضوع هذه القاعدة لمساومة مغربية. فمن المعلوم أن الاعتراف بسيادة المغرب على إقليم الصحراء جاء في إطار المقايضة بتوقيع اتفاق تطبيع مع تل أبيب ينهي القطيعة التي أعقبت هجماتها على قطاع غزة في مطلع القرن.

هذا الوضع يفتح الباب أمام احتمال خضوع هذه القاعدة لمساومة مغربية موضوعها منطقتي "سبتة" و"مليلية". وتجدر هنا معاودة التذكير بالقاعدة الأميركية في السنغال، والتي حازتها الولايات المتحدة منذ 2016، حيث تعتبر هذه القاعدة "المؤقتة" أداة للضغط على المغرب.

ففي نفس العام، عرضت الولايات المتحدة على المغرب بالفعل استضافة "أفريكوم"، وتبدو الممانعة المغربية سببا للضغط عليها عبر القاعدة السنغالية. ويبقى تقدير الإدارة الأميركية لإمكانية وأهمية تطويق مضيق جبل طارق من الشمال والجنوب هو العامل الحاسم في الوصول لترتيبات مغربية – أميركية حول هاتين الجزيرتين، ولعل هذا ما يفسر سبب تكرار وإلحاح طرح قضيتهما من الجانب المغربي في هذا التوقيت.[17]

المحور الثالث– مستقبل العلاقات المغربية الاسبانية

إن واقع الحال يشير إلى أن العلاقات المغربية الاسبانية وثيقة ومتميزة، أن ما يجمع بين المغرب واسبانيا في هذه المرحلة ومستقبلا من علاقات مصالح يتداخل فيها العنصر الاقتصادي، والأمني والسياسي، والثقافي مع بعض، مما يجعل المصالح المشتركة للبلدين متداخلة ومتشابكة كل يكمل الآخر. ويعزز ذلك عامل الجوار مما يجعل عدم إمكانية استغناء أحدهما عن الآخر. كما أن تواجد البلدين في نظام عالمي يتسم بالتطور والتغير، يفرض عليهما إيجاد رؤية استراتيجية موحدة جديدة ترتكز على مقاربة تتبني على تحديد أدوار مستقبلية يلعب فيها هذا القطب في إطار الفضاء الاورومتوسطي، وكذا على مستوى المنطقة الاوروإفريقية. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تجعل العلاقات المغربية الاسبانية قادرة على مواكبة إعادة الهيكلة التي تشهدها حاليا اقتصاديات المنطقة، وهذا الاستثمار المشترك أن يوفر الشروط الاقتصادية والمؤسسية لموقع أفضل للقطب المغربي الاسباني داخل منطقة التبادل الحر المتوسطية.[18]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

يعتبر المكون الثقافي محركا أساسيا لتطوير الاقتصاد والسياسة، ذلك أن الأهمية المركزية للثقافة تكمن في الرؤية المشتركة للتعاون الثقافي من خلال تقارب الأديان، وبناء علاقات حسن الجوار بين الثقافات. فالبعد الثقافي يمكن ان يشكل صلة هامة لتعزيز صلات التضامن و التفاعل بين البلدين. إن التعاون الثقافي بين المغرب واسبانيا يندرج ضمن أولويات أجندة البلدين ويبقى أحد أهم مجالات التعاون بالنسبة لهذا البلد الأيبيري، بالنظر للتراث المشترك وعلاقات الجوار التاريخية بين المملكتين. حيث يتقاسم البلدين علاقات قائمة على الثقة والتبادل في العديد من المجالات على المستوى الاقتصادي والمالي وكذا الثقافي. وبخصوص هذا الأخير فإن تعاون الطرفين يشمل مجالات كثيرة كالتعاون بين الجامعات، والبحث العلمي...وجميعها ميادين تكتسي أهمية كبيرة في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات وفيما يتعلق بالتعاون الأكاديمي تعد اسبانيا الشريك الأول للمغرب في مجال التعاون والبحث الجامعي بأزيد من 1,5 مليون اورو سنويا، وفضلا عن التعاون في مجال التعليم العالي والعلوم، فإن العمود الفقري للعمل الثقافي الاسباني بالمغرب يبقى هو تدريس اللغة الاسبانية عبر شبكة معاهد "سرفانتيس" التي تعد أكبر شبكة من حيث العدد في العالم بعد البرازيل، بستة مراكز وستة فروع بمختلف مدن المملكة.

عمل المغرب واسبانيا على ربط علاقات ثقافية، وذلك وعيا منهما بأهمية التعاون الثقافي الذي أصبح يحتل مكانة متميزة في السياسية الخارجية، ولان الدبلوماسية الثقافية أصبحت تشكل أداة من أدوات تواجد الدول على الساحة الدولية. وحتى يكتسب هذا التعاون الثقافي شرعيته القانونية، وضع البلدان ترسانة قانونية تؤطر هذا التعاون وتشجيعه في مختلف الميادين. حيث نجد اتفاقا بشأن اللجنة الدائمة بين الحكومتين الاسبانية والمغربية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مارس 1971، ثم اتفاقية تهم التعاون الثقافي موقعة سنة 1980، وبرتوكول التعاون في مجال الحفريات والتراث سنة 1988. تنضاف لهذه الاتفاقيات التي تهم مناطق معينة بالمغرب واسبانيا، كاتفاق التعاون بين مركز الأبحاث والدراسات الأندلسي بشفشاون وجامعة غرناطة سنة 1990،[19].....

ويمكن القول أن التعاون الثقافي يلعب دورا مهما في تطوير العلاقات المغربية الاسبانية عن طريق تعزيز صلات التضامن وتدعيم الروابط، شريطة قيام البلدين بقراءة جيدة للذات. إذ أنه يساهم في تقوية معرفة الاخر، وإبراز نقط الالتقاء بقصد توظيفها بشكل إيجابي في تدعيم العلاقات بين الطرفين وعليه إن مستقبل العلاقات المغربية الاسبانية رهين بالتواصل الثقافي القائم على التفاهم، والحوار الثقافي يشكل وسيلة للتواصل بين المغرب واسبانيا من أجل تعزيز الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين. حيث إن التفكير في مستقبل العلاقات المغربية الاسبانية يقتضي العمل توطيد شراكة ثقافية. وفي هذا

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

الاطار اقترح السيد بنهيمة، مدير عام تنمية الشمال بالمغرب، حلولا للمستقبل من بينها: جامعة تحمل اسمي الملكين محمد السادس و خوان كارلوس بتطوان، أما ثاني المقترحات فيكمن في إنشاء إذاعة وتلفاز بلسان مزدوج عربي اسباني. وفي هذا الإطار وافقت الحكومة الاسبانية على منح مركز الذاكرة المشتركة والمستقبل منحة مالية هامة، وهي جمعية متخصصة في الاشتغال على قضايا الذاكرة المشتركة للمغاربة مع مكونات محيطهم الجغرافي والسياسي في أبعادها الحقوقية والسياسية والتنموية.

إلا أنه ورغم كل هذه الجهود لا يزال التعاون الثقافي ضعيفا، ويقتصر على الجانب اللغوي، إذ المطلوب هو أن يساهم التعاون الثقافي بين البلدين في القضاء على الأحكام المسبقة، لأن العديد من الدراسات أبانت على أن القرارات على المستوى الخارجي لا تتحكم فيها المصالح المادية فقط، بل العديد من المعتقدات والأحكام السلبية. وعلى الرغم من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها القرب الجغرافي بين البلدين، حيث يد مشروع الربط القاري، أحد أهم رهانات التقارب المغربي الاسباني الجديد، إذ سوف يعطي بعدا آخر لعلاقات التعاون وآفاق الشراكة. ولتحقيق مزيد من التقارب، فإن المغرب على الخصوص مدعو إلى الاعتماد على الدبلوماسية الموازية، وربط جسور مع فعاليات المجتمع المدني الاسباني، الذي يعرف دينامية قوية[20].

ومن خلال تتبع مسار العلاقات المغربية الاسبانية، يتبين أنها عبارة عن حقيقة معقدة، إذ هناك مجموعة من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، داخلية وخارجية، ومن اجل ذلك لابد من إعادة النظر في العديد من الميكانيزمات والعوامل المتحكمة في صيرورة هذه العلاقات.

الخاتمة

يجب الأخذ بعينِ الاعتبار مخاطر التصعيد المغربي في أزمته مع إسبانيا، التي يمكن أن تجعل المغرب عرضةً لعقوبات أوروبية، سواء تجارية أو قانونية، وهو ما سيؤثر بالسلب على المغرب بحكم أن الاتحاد الأوروبي شريكٌ استراتيجيٌّ للمغرب.

إن توظيف الجانب المغربي لملف الهجرة يتَّسم بالنضج والعقلانية، ولكنه يُظهر أيضًا حجم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها شرائح مهمَّة من المغرب، والتي تتجسَّد في رغبتها للهجرة من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية، وهو ما يتطلب تحسين المغرب لأوضاعه الاجتماعية الداخلية، فأزمة المغرب مع إسبانيا رغم ما تحمله من مكاسب سياسية فقد كشفت عن واقعٍ اجتماعيٍّ مأزومٍ تمرُّ به مجموعة من المناطق البعيدة عن المركز، التي عادةً ما يُطلَقُ عليها اسم "المغرب غير النافع."

ومن جهة أخرى، فإن انخراط المغرب مع شركائه في عملية الحد من الهجرة غير الشرعية، بدأ المغرب يربطهُ بملفاتٍ يراها استراتيجية بالنسبة إليه، وهي بالمقام الأول الاعتراف بالسيادة المغربية

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 207-220

على الصحراء الغربية، وكذا استكمال ترسيم الحدود البحرية، وهذا ما يرفضه الجانب الإسباني، ولكن يمكن للمغرب أن يحقِّق تقدمًا مهمًّا فيه بحكم تغيُّر موازين القوى الدولية لصالح المغرب.

وما يمكن استخلاصه كذلك هو أن الشراكة التي تجمع بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية قد أثّرت تأثيرًا إيجابيًّا لصالح المغرب مقارنة بنظيره الأسباني، حيث أظهر الجانب الأمريكي التزامًا كبيرًا للمغرب في ملفات مهمَّة بالنسبة إليه، أبرزها الشراكة الاقتصادية، وكذا تثبيت سيادة المغرب على الصحراء الغربية التي لم تغيّر الإدارة الجديدة موقفها بعدُ منها.

إن هذا التصعيد يجب ربطُه كذلك بالتصعيد الذي أقدم عليه المغرب تجاه نظيره الألماني، والذي أثمر اعتراف هذا الأخير بمجهودات المغرب في الملفات الإقليمية مثل الملف الليبي، واعتبار المغرب قوة إقليمية صاعدة في المنطقة يجب التعاون معها بدلًا من تجاهلها، وهو مكسبٌ مهمٌّ يمكن أن يتعزَّز بعد أزمة المغرب مع إسبانيا.

الهوامش

[1] المصطفى منار، البعد الجيوبوليتكي لعلاقة المغرب واسبانيا، مركز راشيل كوري، 16 نونبر 2013، www.rachelcentre.ps، 16مارس 2016.

[2] محمد الهلالي، العلاقات المغربية الاسبانية جدلية التعاون والتوتر،اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، فاس، 2011.

[3] محمد فال المجبي، نحو منعطف جديد في علاقة المغرب واسبانيا، 2016، www.aljazeerz.net

[4] المغرب واسبانيا يتفقان على تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، الأيام،04 مايس 2015، www.alyam24.com، 23مارس 2016.

[5] المغرب واسبانيا ما يجمع أكثر مما يفرق،العرب،15 حزيران 2014، [1]www.alarab.co.uk، 14مارس 2016.

[6] المغرب واسبانيا...التعاون الثقافي يكتسي أهمية في أجندة البلدين، 12 يوليو 2014،. [1]www.alhadath.info

[7] مديرية الدراسات والتوقعات المالية، نقاط حول العلاقات المغربية الاسبانية مبادلات تجارية متنامية،وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، أبريل 2015.

[8] المصطفى منار، البعد الجيوبوليتكي لعلاقة المغرب واسبانيا، مركز راشيل كوري، 16 نونبر 2013، [1]www.rachelcentre.ps، 16مارس 2016.

[9] محمد الهلالي، العلاقات المغربية الاسبانية جدلية التعاون والتوتر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق فاس، 2011، ص.21.

[10] المصدر نفسه،ص.26.

[11] محمد فال المجبي،نحو منعطف جديد في علاقة المغرب واسبانيا، 2016، [5www.aljazeerz.net]

[12] المصدر نفسه.

[13] محمد فال المجبي،نحو منعطف جديد في علاقة المغرب واسبانيا، مصدر سابق.

[14] المصدر نفسه.

[15] مجموعة مؤلفين ، قضية مدينتي سبتة ومليلة في العلاقات المغربية الاسبانية 1948-1956 ، 2007،

[16] نبيل درويش، الجوار الحذر .. العلاقات المغربية الاسبانية ، منشورات سليكي ، الرباط، 1990

[17] محمود محارب امين ، التطور التاريخي لقضية سبتة ومليلة 1956-1985، دار الكتب والوثائق البحوث الافريقية ، 2017

[18] الصحراء، الاخبار، 23 غشت 2015، www.flashpress.ma، 22مارس 2016

[19] https://www.economist.com/europe/2002/07/18/a-row-over-rocks

[20] https://lematin.ma/journal/2021/affaire-brahim-ghali-parodie justice/359391.html